النزوح من التعليم الرسمي الى الخاص في لبنان

ACCES
AGENCE CONSULTATIVE ET CENTRE EDUCATIF DE SHEILD

SHEILD
RESEARCH & DATA UNIT

By SHEILD GROUP

النزوح من التعليم الرسمي الى الخاص في لبنان

تدهور حال التعليم الرسمي في لبنان منذ العام ٢٠٢٠ مع بدايات جائحة كورونا، وتفاقم هذا التدهور مع الإنهيار الاقتصادي والمالي الذي يعيشه لبنان. وبعد مرور عامين، لم يبقَ على المقاعد الدراسية أكثر من ٤٠٪ من التلامذة في أحسن الأحوال، لقد أقفلت شعب، وتم تسريح أساتذة متعاقدين، وتوزيع أساتذة الملاك بين عدد من المدارس لاستكمال أنصبتهم، وكلّها إشارات واضحة لواقع حال المدارس الرسمية. حتى في أكثر المناطق الشعبية في بيروت، كانت المقاعد الدراسية في الثانويات تمتلئ بعد فتح التسجيل ليومين أو ثلاثة فقط، لكن مستويات التسجيل اليوم تراجعت بنسب مخيفة، وصلت في بعض الأحيان لـ ٦٠٪. كما انخفض عدد التلامذة في بعض المدارس الرسمية في ضاحية بيروت الجنوبية، من ٧٠٠ تلميذ إلى أقل من ٣٠٠.

بقيت في هذه المدارس فئة من أبناء اللبنانيين المعدمين، غير القادرين على تأمين أقساط المدارس الخاصة، فالهجرة لم تكن هنا نحو مدارس خاصة ذات أقساط عالية، ونوعية تعليم جيد، بل على العكس، اتجه معظم الأهالي لتسجيل أولادهم في أيّ مدرسة خاصة، وكيفما اتفق للحصول على عام دراسي طبيعي.

تنوعت معاناة المدارس الرسمية بدءاً من الإضرابات، إلى عدم قدرة الدولة على تأمين المبالغ اللازمة لتشغيل هذه المرافق، مثل تأمين الوقود للتدفئة والكهرباء، ومواجهة الأوبئة المنتشرة في البلاد، والانترنت، والقرطاسية. وما تدفعه الدولة لا يغطي سوى رواتب أساتذتها، في حين لا يتوفر أي مبالغ للحصول على الخدمات الأساسية.

لم تكن الثانويات الرسمية قبل الانهيار الاقتصادي تعاني من عجز مالي لناحية مصاريفها التشغيلية، سيّما الكبيرة منها. أما اليوم مع انهيار قيمة العملة الوطنية أصبحت هذه الأموال دون أي قيمة تذكر. على سبيل المثال كانت تكلفة طباعة أوراق الامتحانات لثانوية فيها ٥٠٠ تلميذ عن العام الدراسي كلّه تكلّف حوالي المليوني ليرة، أما اليوم فوصلت التكلفة لحدود الخمسة وثلاثين مليوناً ويجب أن تُغطى من صندوق الثانوية.

لا يختلف الحال كثيراً على المستوى الجامعي، فقد أدى إهمال الدولة المتراكم عبر السنين للجامعة اللبنانية، يُضاف إليها أزمة كورونا، وإنخفاض القيمة الشرائية لرواتب الاساتذة، بالاضافة الى خسارتهم لكل حوافزهم الصحية والاجتماعية بفعل الازمة الاقتصادية، إلى موجة تسربٌ كبيرة على مستوى الاساتذة والطلاب، لاسيما في الكليات التطبيقية، حيث بدأت تظهر معالمها بشكل واضح، بعد اعتماد التعليم الحضوري في مختلف كلياتها. وقد انخفضت نسبة الطلاب الذين تقدموا للامتحانات في بعض الكليات الى نحو ٥٠٪ فقط .

على الرغم من ذلك، شهدت أغلب الجامعات الخاصة في لبنان لا سيما في بداية هذا العام الجامعي ٢٠٢٢-٢٠٢٣ إقبالاً غير مسبوق، على الرغم من "دولرة" أقساطها بنسب مختلفة. فانقسم الوافدون بين طلاب جدد، ونسبة معتبرة تسربت من الجامعة اللبنانية، ما أدى ببعض الجامعات الى وضع شروط ومعدلات معينة لقبول الطلاب بعد ان وصلت الى قدرتها الاستيعابية القصوى.

من الواضح اننا نعيش اليوم مخاض نزوح وهجرة كبيرة من التعليم الرسمي الى التعليم الخاص، بمختلف مسمياته المدرسي والجامعي، ولكن حجم هذا التسرب والنزوح الضخم يطرح العديد من علامات الاستفهام حول الاستقرار التعليمي للمجتمع اللبناني، الذي سيترك بالحد الادنى ندوباً قاسية في البنية التعليمية لن تعالج بسهولة، وستحتاج الى عمل تراكمي يُحتسب بالسنوات لإعادة التوازن الى الجسم التربوي.

على الرغم من كل هذه الصورة الرمادية للتعليم في لبنان، يبقى من هو مؤمن بدور المدرسة الرسمية والجامعة اللبنانية، في بناء الانسان أولا، وترسيخ العيش المشترك والقيم الوطنية. هذا الدور الحاضن للفقير والغني على حد سواء، المتقدم في توفير التعليم المتوازن لمختلف شرائح المجتمع. فالمجتمعات الحقيقية هي من ترى في التعليم الخاص الدور المكمل للتعليم الرسمي وليس بديلا عنه. طائر التعليم يحتاج الى جناحيه الخاص والرسمي، ليحلق في سماء التفوق والابداع وبناء اسس المواطنة الحقيقة.

دكتور عبد الصفدي
استاذ جامعي/ الجامعة اللبنانية